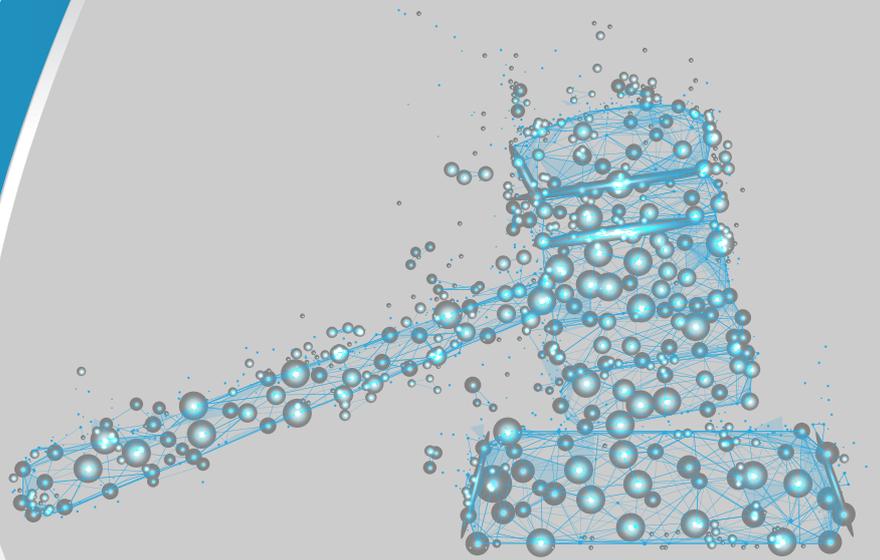




حازم المدني
Hazim Al Madani
محامون ومستشارون قانونيون
Attorneys & Legal Consultants

مطالبة مقاول لمالك المشروع باعادة حصر الاعمال المنفذة بعد المصادقة عليها



مطالبة مقاول لمالك المشروع بإعادة حصر الاعمال المنفذة بعد المصادقة عليها

نشأت هذه القضية في مكتبنا علم 2015 وكنا نمثل المدعى عليه
ملخص القضية:

تقدمت شركة المقاولات المدعية بدعوى أمام المحكمة العامة بالمملكة العربية السعودية يطالب فيه موكلنا المدعى عليه الوفاء بالمستحقات المالية الناشئة كنتيجة للعلاقة العقدية بينهم عقد المقاوله وهذا بعد و أن كان قد تسلم المستحقات المالية فيما سبق و بموجب مخالصة مثبتة و موثقة بعد اتمام الحصر للأعمال القائمة و تسليم المسكن إلى موكلنا المدعى عليه و كان دفع المدعى أنه هناك غبن و تدليس و تواطؤ من قبل موظف لديه مما أدى إلى قيام عملية الحصر بنتائج مخالفة للحقيقة

التفاصيل:

تم توقيع عقد مقاوله بين كلاً من المدعية والمدعى عليه، ينص على بناء منزل خلال فترة معينة مقابل مبلغ معين من المال، وحيث أن المدعي أخطر المدعي عليه انه لا يمكنه اكمال الاعمال المتبقية، وعليه طلب المدعى عليه جرّداً إجمالياً لأعمال البناء، وكل ما يتعلق ببناء المنزل، مع إجمالي المبلغ المستحق لإنهاء هذه العلاقة التعاقدية

نتج عن إجمالي المخزون وجود مبلغ خمسين ألف ريال متبقي يتعين دفعه، وتم سداد هذه القيمة وتوقيع شهادة براءة ذمة تفيد بأن المدعي قد استلم كامل مستحقاته المالية من المدعى عليه وأن عملية الجرد قد اكتملت، وقد تم توثيق هذه المخالصة من الغرفة التجارية

وبعد أن قيدت الدعوى ذكر وكيل الشركة المدعية بأن احد موظفي الشركة قد قام بالاحتيال والتواطؤ مع المدعى عليها (موكلنا) بأنهم قاما بإستغلال فرصة عدم تواجد المهندس المسئول، أن من قام بفحص المخالصة الموقعة بينهما لم يكن هو الشخص المختص والمسئول، وأن هذا الموظف قد سبق وان قام بارتكاب مخالفات مالية، كما أن الشركة المدعي قدم شكوكاً في أن الجرد لم يتم بالطريقة الصحيحة، مما أدى إلى حدوث أخطاء في عملية الحساب حيث أن القيمة المثبتة في شهادة المخالصة هي (51.000 ريال سعودي) بينما أثبت الجرد الجديد الذي قامت به الشركة المدعية بعد ذلك أنه من المفترض أن تكون المستحقات المالية بقيمة (159.000 ريال سعودي) وعليه طلبت الشركة المدعية إلزام المدعى عليه بإجراء عملية جرد جديدة

الدفاع: هو أن هناك مخالصة واضحة مبرمة بين الطرفين ومصادق عليها من الغرفة التجارية، وأن الجرد قد تم من قبل الشركة وأنه في حالة حدوث أي احتيال أو خداع قام به أحد موظفي الشركة فيجب إثباته ومعاقبته من قبل الشركة نفسها وليس هناك ما يثبت استغلال عميلنا أو استخدامه أساليب احتيال أو خداع وأن عملية الجرد مستحيلة الآن حيث أن عميلنا قد اتفق بالفعل مع شركة أخرى لإكمال العمل المتبقي وقد بدأ بالفعل

الحكم:

ومما سبق العرض عليه من وقائع للقضية فقد حكمت المحكمة العامة برفض الدعوى وشطبها حيث أنه هناك ما يثبت أن المدعى قد تسلم كافة مستحقاته المالية التي في ذمة المدعى عليه بموجب وثيقة مخالصة صحيحة و موثقة من الجهات المختصة مما ببراء ذمة المدعى عليه من أي التزامات مالية أتجاه المدعى

هذه المقالة هي ليست برأي قانوني

إن محتويات هذه الصفحات هي لمعلوماتك العامة واستخدامك العام فقط، وتخضع هذه المحتويات للتغيير بدون إشعار. نحن لا نقدم أي تعهد أو ضمان لدقة المعلومات والمواد المشمولة في هذا المستند وقد تحتوي على غلط أو أخطاء وعليه نحن نخلى، وبشكل صريح، طرفنا من أية مسؤولية مترتبة عن أي غلط أو أخطاء لأقصى حد مسموح به بموجب القانون. إن استخدامك لأية معلومات موجودة في هذا المستند هو على مسئوليتك الخاصة، وبدون تحمل أية مسؤولية من طرفنا. تقع عليك وحدك مسؤولية التأكد من أن أية معلومات متوفرة من خلال موقع الإنترنت تلي وتوافق مع متطلباتك المحددة ان. الوثائق المنشورة عبر هذا الموقع متاحة فقط للتحميل و لا يجوز نقل أو استنساخ أي وثيقة من هذا الموقع الى موقع اليكتروني آخر.

و لمزيد من الاستفسار حول هذه المقالة الرجاء التواصل معنا علي:
info@almadanilaw.com

الرياض

مكتب رقم 11

عمارة الراجحي طريق صلاح الدين الايوبي (الستين) الملز

ص.ب: 10083، الرياض: 11433

هاتف: +966 (11) 479 1355 | فاكس: +966 (11) 4783171

جدة

مكتب رقم 2601

الاندلس بلازا 7113 طريق الملك فهد حي مشرفة

ص.ب: 9078، جدة: 23336

هاتف: +966 (12) 639 9939

